

وزارة السياحة

قرار رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠١١

صادر بتاريخ ٢٩/٦/٢٠١١

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتنظيم الشركات السياحية والقوانين المعدلة له أرقام ١١٨ لعام ١٩٨٣ و ٢٥ لسنة ٢٠٠٥ و ١٢٥ لسنة ٢٠٠٨ ؛ وعلى قرار وزير السياحة رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٨ ؛ وعلى قرارات وزير السياحة أرقام ٧٠٣ لسنة ٢٠٠٩ و ٦٩ لسنة ٢٠١٠ و ٢٢٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٩ ؛ وعلى مذكرة قطاع الشركات والمحلات السياحية المؤرخة ٢٠١١/٣/١٧ والمقيدة برقم وارد مكتب المستشار القانوني للوزير برقم (٣٠٤) في ٢٣/٣/٢٠١١ ؛ وعلى مذكرة قطاع الشركات والمحلات السياحية رقم (٢٣٠) في ١٦/٥/٢٠١١ والمقيدة بمكتب الوزير تحت رقم (٣١٧٦) في ١٨/٥/٢٠١١ والمرفق بها نماذج برنامجي الحج والعمرة ؛ وعلى مذكرتي المستشار القانوني للوزير رقمي (١٧٤٩) في ٧/٣/٢٠١١ و (١٩٤٢) في ٧/٤/٢٠١١ والموافق عليهما منا في تاريخ عرضهما وكتاب غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة رقم (٦٤٥) بتاريخ ١٤/٦/٢٠١١ ؛ وعلى مذكرة المستشار القانوني للوزير المعروضة بتاريخ اليوم ؛ وبعد أخذ رأي الاتحاد المصري للغرف السياحية بالكتاب رقم (٣٩٨) بتاريخ ٣١/٥/٢٠١١ والكتاب رقم (٤٢٧) في ١٩/٦/٢٠١١ ؛

قرار:**(المادة الاولى)**

تضاف مادة برقم (الخامسة عشرة مكرراً « ١ ») إلى مواد قرار وزير السياحة رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٩

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية يجرى نصها كالآتى :

(أ) تلتزم الشركات السياحية من الفئة (أ) العاملة فى نشاط الحج والعمرة بالإخطار بالبرامج الخاصة بما تنفذه من رحلات حج وعمرة بحسب النموذج المرفق بهذا القرار .

(ب) تعتبر الالتزامات المدونة بكل نموذج من عناصر برنامج الرحلة ويتعين على الشركات السياحية تنفيذها والالتزام بها وتعتبر مخالفتها بمثابة برنامج جديد لم يتم الإخطار به .

(ج) تطبق أحكام المادة ٢٥ مكرراً «ز» من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ المضافة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥ على الشركات السياحية التى يثبت تنفيذها بنذاً مما لم يكن ضمن برنامجها الذى أخطرت به وزارة السياحة عن رحلات الحج والعمرة أو لم تكن قد حصلت على موافقة الوزارة فيما تدخله على البرنامج من تعديلات .

(د) تتولى اللجنة العليا للحج والعمرة بقطاع الشركات والمحلات السياحية مراجعة وفحص الحالات والشكاوى والتقارير فى شأن تنفيذ الشركات لرحلات الحج والعمرة فى ضوء البنود (أ ، ب ، ج) وغيرها من مواد اللائحة التنفيذية وأحكام القانون .
واقترح الجزء المناسب بمذكرة يتم عرضها على المستشار القانونى للوزير للنظر فى استصدار القرار المناسب .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير السياحة

منير فخرى عبد النور